مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
الأونكتاد

نشرة صحفية

UNCTAD/PRESS/PR/2012/5*
Original: English

تقرير الأمين العام للأونكتاد المقدم إلى مؤتمر الأونكتاد المقبل الذي يُعقد كل أربع سنوات يدعو إلى أفكار جديدة تُحفّز النمو المستقر وتحد من انعدام المساواة

الوثيقة تمهد لقمة الأونكتاد الثالث عشر التي ستُعقد في الدوحة في الفترة 21–26 نيسان/أبريل، وتحث على التحول عن العولمة التي يقودها التمويل نحو عولمة محورها التنمية

جنيف، 7 شباط/فبراير 2012 – في تقرير مقدم إلى مؤتمر الأونكتاد المقبل الذي يُعقد كل أربع سنوات، يقول الأمين العام للأونكتاد إن ثمة حاجة للتخلي بحق عن التفكير السائد الذي استند إليه النظام الاقتصادي العالمي على مدى السنوات الثلاثين الماضية وتحويل هذا النظام بعد إصلاحه إلى نظام "عولمة محورها التنمية" تتيح تحقيق تقدم اقتصادي أكثر استقراراً وشمولاً في ظل انتعاش العالم من حالة الكساد.

ويذهب التقرير الذي صدر رسمياً اليوم تحت عنوان **العولمة التي تقودها التنمية: نحو مسارات إنمائية مستدامة وشاملة** إلى أنه "لا الترتيبات المرتجلة ولا العودة إلى نهج "إبقاء الوضع على ما هو عليه" ستعيد الأمور إلى مسارها الصحيح". ويحث التقرير على اتخاذ خطوات دولية ووطنية حاسمة من أجل التوصل إلى "اتفاق عالمي جديد".

ويمثل التقرير مساهمة موضوعية في مؤتمر الأونكتاد الثالث عشر الذي سيُعقد في الدوحة بقطر في الفترة من 21 إلى 26 نيسان/أبريل. وسيكون موضوع المؤتمر "العولمة التي محورها التنمية". وسيحضر المؤتمر رؤساء دول وغيرهم من المسؤولين الحكوميين الرفيعي المستوى، وممثلون عن المجتمع المدني ومجتمع الأعمال والأوساط الأكاديمية. وفي هذا المؤتمر، ستناقش الدول الأعضاء في الأونكتاد وعددها 194 دولة الحالة الراهنة للاقتصاد العالمي والتحديات التي تطرحها أمام التنمية، فضلاً عن حلول السياسة العامة. كما ستضع الدول الأعضاء برنامج عمل الأونكتاد لفترة السنوات الأربع التالية. وقد بدأت يوم الجمعة المفاوضات الرسمية بشأن نص الوثيقة الختامية للأونكتاد الثالث عشر.

ويقول سوباتشاي بانيتشباكدي، الأمين العام للأونكتاد، في تقريره إنه "ينبغي أن يعود التمويل إلى الاهتمام بتوفير الأمن لمدخرات الناس وتعبئة الموارد من أجل الاستثمار الإنتاجي". ويضيف قائلاً إنه "يلزم أيضاً إجراء إصلاحات من أجل الاستعاضة عن تدفقات

* للإتصال: مركز الأونكتاد للأتصالات و لمعلومات , رقم تليفون : +41229175828 , 41795024311
unctadpress@unctad.org, http://unctad.org/en/pages/Media.aspx

رأس المال، التي تصعب السيطرة عليها والمسايرة لاتجاهات الدورات الاقتصادية، بتمويل إنمائي طويل الأجل يمكن التنبؤ به، واستعادة الاستقرار في أسواق العملات، ودعم عمليات التكيف التوسعية على صعيد الاقتصاد الكلي. وسوف يستلزم الأمر تعزيز أنشطة الرقابة والتنظيم على جميع المستويات".

وقد ظل الأمين العام وخبراء الاقتصاد في الأونكتاد يؤكدون لعدة سنوات أن النظام الاقتصادي والمالي العالمي الراهن لم يحقق، حتى خلال فترات الازدهار، فوائد لصالح الجميع، وأن التفاوت في مستويات الدخل ما برح يتزايد وأن الاختلالات المالية ما فتئت تتراكم. وقد أدت هذه العوامل إلى جعل الاقتصاد العالمي معرضاً لدورات من الانتعاش والكساد.

ويذهب التقرير إلى أن "مصطلح العولمة التي يقودها التمويل يصف نمط العلاقات الاقتصادية الدولية الذي ساد خلال العقود الثلاثة الماضية". والمقصود بذلك هو "نقل فكرة مفادها أن إلغاء الضوابط التنظيمية للقطاع المالي، والتحركات المنسقة نحو فتح حسابات رأس المال، والتزايد السريع في تدفقات رأس المال على الصعيد الدولي، هي عوامل شكلت القوى الرئيسية التي حدّدت شكل التكامل الاقتصادي العالمي ... وقد أصبحت الأسواق والمؤسسات المالية هي سيدة الاقتصاد الحقيقي لا خادمته، مما يؤدي إلى تشويه التجارة والاستثمار وزيادة حدة مستويات التفاوت، ويشكل تهديداً للاستقرار الاقتصادي يحدق بالنظم القائمة".

ويرى الأمين العام أنه يلزم، بدلاً من ذلك، "توجيه الموارد المالية وغيرها من الموارد نحو الأنشطة الإنتاجية المناسبة. وتظل التنمية الصناعية تحظى بالأولوية في العديد من البلدان النامية ... ومع ذلك، ينبغي اتباع نهج قطاعي أوسع نطاقاً يشمل التركيز على القطاع الأولي في العديد من أقل البلدان نمواً، لضمان أن تكون التدابير المتخذة لتنويع النشاط الاقتصادي متوافقة مع توفير فرص العمل، وتحقيق الأمن الغذائي وأمن إمدادات الطاقة، والتصدي الفعال للتحدي الذي يطرحه تغير المناخ".

ويضيف الأمين العام قائلاً إن "ثمة حاجة لحقبة جديدة تنطوي على مشاركة أكثر فعالية لكي تتمكن الحكومات – خاصة حكومات البلدان النامية – وغيرها أيضاً، من تصحيح إخفاقات الأسواق، وتعزيز التعاون فيما بين المؤسسات في مجالات الاستثمار الطويل الأجل، وإدارة الاندماج في الاقتصاد العالمي، وضمان التقاسم العادل لثمار ذلك".

ويقول الأمين العام للأونكتاد، في التمهيد لتقريره، إنه "في هذه المرة أيضاً، ستحتاج عملية إعادة التوازن إلى صفقة عالمية جديدة تعود بالخير على الجميع في البلدان المتقدمة والنامية على السواء. ومن الحقائق الأساسية أن الناس في كل مكان يتطلعون إلى شيء واحد: عمل لائق، ومنزل آمن، وبيئة آمنه، ومستقبل أفضل لأبنائهم، وحكومة تصغي لشواغلهم وتستجيب لها. وقد دأب الأونكتاد على اقتراح مجموعة من تدابير السياسة العامة والإصلاحات المؤسسية على الصعيدين الوطني والدولي من أجل رفع مستوى المعيشة في البلدان النامية، وبناء قدراتها على تحمل الصدمات الخارجية، ومساعدتها على مواصلة الاندماج المتوازن في الاقتصاد العالمي".

*** ** ***